الخاتمة

يعد دور المحافظة الولائية للغابات بحق دورا خطير وحيوي وينعكس هذا من خلال الآليات القانونية التي تملكها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، لذا نرى أن المشرع على أتم الإستعداد دوما لتعديل أو إلغاء أو تحديث النصوص بما يتلائم مع السياسة الغابية الوطنية وطموحات الإدارة الغابية في الجزائر، فقبل سنة 1995 كانت البلاد في حاجة إلى إدارة قوية على المستوى الإقليمي أسوارها منيعة لتنفذ ما يخطط له، فعملت كل التشريعات الصادرة على تقديس مكانة هاته الهيئة وإحاطتها بهالة من القوانين والتنظيمات والصلاحيات من أجل توفير الضمانات اللازمة لتحقيق غاياتها والأهداف التي أوجدت من أجلها.

فجاء المرسوم التنفيذي 333/95 الذي كان ميلادا لهيئة إدارية جديدة في تسميتها ولكنها قديمة في وجودها، لكن بتنظيم جديد وصلاحيات ونظام قانوني أكثر متانة قوة وفعالية.

حيث أقر المشرع لهاته الهيئة بنصوص واضحة ودقيقة في هذا المجال فمنحها إختصاصات واسعة في مجال الضبط الإداري الخاص وكذا الضبط القضائي الغابي بمجموعة من القوانين وترك لها السلطة التقديرية في تطبيق السياسة الوطنية.

فتتجلى هاته الصلاحيات في مجموع الرخص والقرارات الإدارية التي تصدرها وإن كانت تخضع للسلطة التقديرية للإدارة، فهي المخول لها إتخاذها في مجالات عملها حيث يترتب عليها المساس بحرية الأفراد وحقوقهم فوجب إخضاع كل إجراءات الضبط الغابي لمبدأ المشروعية الذي أوجدت من أجله هاته الهيئة وكل التنظيمات المتعلقة به فتكون ضمانة كي لا تسيء الإدارة إستعمال سلطتها.

لكن من خلال هاته الدراسة توصلنا إلى تكييف عمل المحافظة الولائية للغابات على أنه وقائي رقابي لأنه يضبط سلوكات وتصرفات الهيئات والأفراد في كل ما يتعلق بالقطاع الغابي مما يسهل على الإدارة الغابية مراقبة الغابات ووقايتها وتوفير الحماية اللازمة لها.

حيث أن المشرع حسن فعل بإنشاء المحافظات الولائية للغابات على مستوى إقليم كل ولاية وذلك مما يساعد على فرض النظام الغابي على مستوى كل إقليم آخذا بعين الإعتبار خصوصية كل منطقة من خلال الهيئة والوسائل الهيكلية والإمكانيات المادية والبشرية وإحاطتها بمجموعة من التنظيمات التي أوجدت لها قصد التطبيق الأمثل للسياسة الغابية ونظرة الإدارة الغابية لحماية حقوق الأجيال الحاضرة وكذا المستقبلية.

فيحسب للمشرع صدور المرسوم التنفيذي 402/13، الذي سمح للموظفين التابعين للاسلاك المشتركة الدين تتوفر فيهم الشروط اللازمة تولي مناصب عليا في المحافظة الولائية للغابات والمتمثلة في رئيس مصلحة المستخدمين. الذي كان حكرا فقط على الموظفين التابعين للسلك النوعي لادارة الغابات، وهو ما يعتبر دفعة معنوية لهولاء الموظفين قصد الإرتقاء بالهيئة.

ولكن بالنظر وإعتبارا إلى التنظيم البشري المخصص على مستوى إقليم كل ومحافظة ولائية للغابات نرى بأنه لا يتماشى ومتطلبات عمل هاته الهيئة وذلك راجع بالدرجة الأول إلى المساحة الغابية الكبيرة التي تتربع عليها الجزائر مما يجعل من الصعب على هاته الهيئة ضبط الإقليم الغابي بصورة كلية وفعالة خاصة في ظل التطور الكبير الذي عرفته الجريمة الغابية خاصة الأماكن التي يكثر فيها ممارسة هاته الجرائم.

- حيث نقترح توفير العدد اللازم من أعوان إدارة الغابات على مستوى كل محافظة غابية ومراعاة في ذلك خصوصية وشساعة كل إقليم، فهناك أقاليم تكثر فيها الجريمة الغابية نظرا

لطبيعتها الغابة وما تتوفر عليه من منتجات فتتطلب تنظيم بشري كبير وتقسيم منظم قصد التحكم قدر الإمكان في الإقليم والحرص على حمايته ووقايته بالشكل المطلوب واللازم.

- كذلك نقترح إصدار القانون المنظم الذي يقسم الدوائر الغابية إلى أفراز، حيث تعتبر هاته الأفراز هي حجر الأساس في منظومة المحافظة الولائية للغابات وهي العين الساهرة لها على مستوى الإقليم، حيث أن السلطة التقديرية للإدارة وفقا للعنصر البشري الذي تتوفر عليه يمكن أن يؤثر سلبا على سير العمل سواء بإغفال بعض المناطق الغابية وتركها دون متابعة دائمة أو إنهاك العنصر البشري بصورة كبيرة مما يؤثر سلبا على المردودية في العمل.

- كما نقترح إشراك المحافظات الولائية للغابات في إقتراح الرؤية المستقبلية للإدارة الغابية لأن المحافظة هي النواة الأساسية للتنظيم الإداري الغابي وهي التي تكون على علم بما يمكن أن يحتاجه الإقليم الذي تتوفر عليه سواء من حيث إقتراح الإمكانات المادية أو البشرية أو الوسائل اللازمة لها لتوفير الحماية في إطار قانوني بحت أو الغايات والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها على مستوى الإقليم .

- و نرى أيضا عدم إقتصار الحماية الغابية على المحافظة الولائية للغابات بل وجب لحماية الغابات إتباع سياسة وقائية دائمة بإشراك السكان في المجهود الغابي في إطار المساهمة والمشاركة ضمن أسلوب الحاكم الراشد والسعي الى خلق الانسجام والتنسيق مغ باقي المتداخلين وعلى رأسهم الجماعات المحلية التي تمتلك هي الأخرى الغابات ضمن الأراضي التابعة لها وهي معنية بالتوازن الطبيعي الذي تهدف بلادنا إلى تحقيقه.

- كما يجب على القطاع الغابي الجزائري تكثيف تواجده في المحافل الدولية بهدف النجاعة والمشاركة في الإستراتيجية الدولية لحماية الغابات ودعم إنشاء منظمات دولية للغابات وإتفاقيات دولية لهذه الثروة المهددة عالميا بالزوال.

حتى يتحقق الصالح العام الذي ننتظره من غاباتنا، وجب أن تسير الحماية الغابية بنسق محفوف بضوابط القانون لمصلحة الغابات والإنسان معا، سواء على المدى القصير المتوسط أو البعيد.